



استثمار يتخطى الأرباح:

تعظيم أثر الاستثمار، من العوائد المالية
حتى المنافع المجتمعية والبيئية

الشريك الاستراتيجي

إحدى مجتمعات "مسك"



فهرس المحتويات

1. ملخص التقرير

2. مقدمة عن الاستثمار الاجتماعي

- تعريف الاستثمار الاجتماعي
- مناهج واستراتيجيات الاستثمار
- تطور الاستثمار الاجتماعي

3. الاستثمار الاجتماعي في المملكة ودول العالم

- الاستثمار الاجتماعي وتوجهاته عالميًا
- الاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية
- دور صندوق التنمية الوطني وبنك التنمية الاجتماعي

4. منهجيات واستراتيجيات الاستثمار الاجتماعي

- رأس المال الجريء والتمويل في المراحل المبكرة
- الملكية الخاصة وتوسيع نطاق الشركات الناشئة
- الاستثمار الاجتماعي وفق رؤية 2030

5. خطة الاستثمار في المشاريع الاجتماعية

- التحليل والفحص النافي للجهالة
- قياس الأثر وتتبع التقدم
- التحديات في قياس الاستثمار الاجتماعي

6. تخصيص الأصول وبناء وهيكلة المحافظ الاستثمارية

- تنويع الاستثمارات حسب فئات الأصول
- التمويل المركب والشراقات بين القطاعين العام والخاص
- استراتيجيات استثمارية طويلة المدى

7. التحديات والعوائق أمام الاستثمار الاجتماعي

- قياس وتوحيد الأثر الاجتماعي
- النطاق المحدود لفرص الاستثمار
- المفاضلات الجوهرية ورغبات المستثمرين

8. الخاتمة والاستنتاجات الرئيسية

- التوجهات العالمية في الاستثمار الاجتماعي
- دور المملكة العربية السعودية والتقدم المحرز
- التحديات الواجب التغلب عليها
- الفرص المتاحة للمستثمرين

9. نظرية الأثر في مؤسسة مسك: الاستثمار في الشباب لتحقيق تأثير مستدام

10. وزارة التجارة والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي:

رؤية حول الاستثمار الاجتماعي

مسك Misk
مؤسسة محمد بن سلمان
Mohammed Bin Salman
Foundation



مؤسسة مسك:

مؤسسة محمد بن سلمان، "مسك"، هي مؤسسة غير ربحية أسسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز في عام 2011. تهدف المؤسسة إلى تشجيع التعلم وتنمية المهارات لدى الشباب من أجل مستقبل أفضل في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق ذلك، تعمل المؤسسة على دعم الشباب في جميع أنحاء المملكة، من خلال توفير وسائل مختلفة لتنمية مواهبهم وطاقاتهم الإبداعية، وتهيئة بيئة صحية لنموهم، ومساعدتهم على الازدهار.

تركز "مسك" على تمكين الشباب السعودي من خلال منظومة متكاملة تعمل على تصميم البرامج وبناء الشراكات مع المنظمات المحلية والعالمية لدعم الجهود الرامية إلى بناء مجتمع قائم على المعرفة.

كما تسعى المؤسسة وجهاتها التابعة إلى تحقيق هذه الأهداف عبر تطوير برامج وإنشاء شراكات مع جهات محلية ودولية في مختلف المجالات، وإطلاق العنان لقدرات الشباب السعودي من خلال مجموعة متنوعة من الحاضنات. وتؤمن "مسك" بأن حضورها المؤسسي يدعم الجهود نحو بناء مجتمع معرفي، ويسهم في تحقيق إنجازات وقيمة مضافة للمجتمع السعودي.



جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة:

هي كيان يدعم قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة، تم إنشاؤه بقرار صادر عن مجلس الوزراء في عام 2019 بهدف دمج الخبرات والاحترافية في معالجة التحديات التي تواجه مدراء صناديق الاستثمار والمستثمرين الأفراد والشركات الناشئة.

ومن خلال تنسيق الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة، ومراجعة وتحسين الأنظمة واللوائح في القطاع، وتعزيز البيئة التشريعية، وزيادة الوعي عبر برامج تدريبية نوعية وجلسات نقاش تسلط الضوء على آفاق القطاع الواعدة واتجاهاته المستقبلية، تسعى الجمعية إلى تقديم مزايا حصرية تعزز من جاذبية الاستثمارات المبتكرة واستدامة قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة. كما تهدف الجمعية إلى تحفيز استقطاب المزيد من الاستثمارات المبتكرة ودفع القطاع نحو خطوات جريئة ومستدامة.

01

ملخص التقرير

في جميع أنحاء العالم وفي المملكة أيضًا، **برز الاستثمار الاجتماعي كنهج تحويلي لمواءمة العوائد المالية مع الأهداف الاجتماعية والبيئية.** حيث يحول هذا النموذج الاستثمار التقليدي إلى إطار أكثر شمولاً واستدامة من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تولد أثر إيجابي قابل للقياس إلى جانب الربح المادي. ومع ذلك، وبقدر ما قد يكون الاستثمار الاجتماعي واعدًا، فإنه يفرض تحديات فريدة، وخاصة في تحديد وقياس الأثر. في حين أن العوائد المالية قابلة للقياس وبموضوعية، فإن الأثر الاجتماعي غالبًا ما يكون ذاتي، ويعتمد على السياق، ويصعب توقيده أو مقارنته بالاستثمارات الأخرى.

تكمّن صعوبة الأثر وقياسه في طبيعته المتنوعة - ما يمثل ويرى كأثر اجتماعي إيجابي يختلف من منطقة جغرافية لأخرى وباختلاف الثقافات والأولويات الفردية. على سبيل المثال، قد يتم الإشادة بمشروع الطاقة المتجددة في سياق واحد لتقليل الانبعاثات الكربونية ولكن يتم انتقاده في مكان آخر بسبب إزاحته المحتملة للمجتمعات المحلية. تجعل هذه الفروق الدقيقة قياس الأثر معقدًا، ويتطلب رؤية نوعية ومعايير كمية، والتي غالبًا ما يصعب التوفيق بينها.

في المملكة العربية السعودية، يتم تعريف وقياس الأثر بشكل أكبر من خلال مزيج فريد من الاعتبارات الاجتماعية والدينية والوطنية. وتؤكد القيم الاجتماعية المتجذرة في الدين على العدالة ومصلحة المجتمع (الصالح العام)، في حين تحدد رؤية 2030، أجندة تطويرية اقتصادية واجتماعية طموحة ذات أولويات وطنية واضحة. عبر أوجهها المختلفة مثل تمكين المرأة والشباب وتعزيز الابتكار، وتعزيز الاستدامة، ودعم الصناعات المحلية، توفر رؤية المملكة العربية السعودية عدسة مهمة لتقييم الأثر الاجتماعي للاستثمارات. فعلى سبيل المثال، قد لا يتماشى الاستثمار في الطاقة المتجددة ومع أهداف الاستدامة العالمية فحسب بل ومع الأهداف الوطنية لتنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري أيضًا.

وبالتالي، تتجاوز أهمية الاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية التطبيق المجرد للمقاييس العالمية العامة ويتطلب في الواقع نهجًا أكثر ملاءمة. حيث تتطلب الاستثمارات موثمة أعلى مع القيم الثقافية المحلية والتطلعات الوطنية، كل ذلك مع الحفاظ على المساءلة والشفافية. كل هذه العوامل المتميزة في تعريف تحد أوسع نطاقًا في مجال الاستثمار الاجتماعي: كيف يمكن تحويل ضعف الموضوعية في الاستثمار الاجتماعي من تحد إلى نقطة قوة؟ **سيستكشف هذا التقرير كيف يمكن للاستثمار الاجتماعي موازنة هذه التحديات، وتقديم رؤية قابلة للتنفيذ لمدرء الصناديق والمستثمرين وصناع القرارات في المملكة الذين يسعون إلى دفع التغيير الهادف مع تحقيق الأداء المالي المستدام.**

02

مقدمة عن الاستثمار الاجتماعي

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء، بشكل كمي ونوعي، على القيمة المستهدفة والاعتبارات والتفاصيل الدقيقة التي تميز الاستثمار في المجالات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، والمعروف باسم **”الاستثمار الاجتماعي“**. مع تزايد اهتمام الشركاء المحدودين (Limited Partners) في صناديق رأس المال الجريء والملكية الخاصة بهذا النوع من الاستثمارات، ستصبح الحاجة إلى فهم هذه الفرص، وتحدياتها، والاتجاهات السائدة في هذا المجال ضرورية لتقييمها ضمن المشهد الاستثماري الأوسع.

تعريف مفهوم الاستثمار الاجتماعي

يشير الاستثمار الاجتماعي إلى تخصيص الأموال بهدف تحقيق عوائد مالية متزامنة مع فوائد اجتماعية وبيئية واقتصادية قابلة للقياس. وعلى الرغم من أن الطاقة المتجددة كانت محورًا رئيسيًا عالميًا، إلا أن الاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية يتجاوز مفهوم الاستدامة ليشمل قطاعات متعددة، مثل التعليم، الاقتصاد الرقمي، التنمية الحضرية، الحفاظ على التراث الثقافي.

كما يلعب الاستثمار الاجتماعي دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية، وتنمية القوى العاملة، بالإضافة إلى دعم نمو قطاعي السياحة والترفيه في المملكة. على الرغم من أن الاستثمار الاجتماعي يشمل كلاً من النماذج الربحية وغير الربحية، فإن التركيز في هذا التقرير سيكون على النموذج الربحي، نظرًا لازدياد الاهتمام به نتيجة لإمكانيات التوسع والاستدامة التي يوفرها. يهدف الاستثمار الاجتماعي الربحي إلى تحقيق توازن بين العوائد المالية التنافسية والأثر الاجتماعي أو البيئي الإيجابي الذي تحققه الشركة. أما النماذج غير الربحية، فتركز بشكل أساسي على تعظيم الأثر الاجتماعي، ولو على حساب تحقيق بعض العوائد المالية. وبالنظر إلى تنوع قاعدة المستثمرين اليوم، لا يمكن تفضيل نموذج على آخر، لكن لا شك أن لكل منهما تحدياته الخاصة، مثل كيفية تقييم العوائد غير المالية.

مناهج واستراتيجيات الاستثمار

إضافةً إلى الدوافع الربحية، تختلف الاستثمارات الاجتماعية في أساليبها لقياس وتعظيم الأثر الاجتماعي، وتشمل:

■ **الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI):** يدمج معايير أخلاقية أو قيمية في قرارات الاستثمار، وعادةً ما يستبعد الشركات التي يُنظر إليها على أنها ضارة بالمجتمع أو البيئة.

■ **الاستثمار الاجتماعي، والبيئي، وحوكمة الشركات (ESG):** يقيم الاستثمارات بناءً على هذه العوامل الثلاثة، مع التركيز على كيفية تأثير ممارسات الشركة على أصحاب المصلحة، ويمكن تطبيق معايير ESG في استراتيجيات الاستثمار النشطة أو الساكنة.

■ **الاستثمار المستدام:** يركز على تحقيق أهداف الاستدامة، مثل تلك التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ويمكن أن يكون استثمارًا نشطًا أو سلبيًا.

أما الاستثمار الاجتماعي (Impact Investing) فهو الأكثر نشاطًا وتأثيرًا، إذ يذهب إلى أبعد من ذلك عبر تخصيص الأموال لمشاريع وشركات تسعى بشكل أساسي إلى تحقيق أثر اجتماعي وبيئي إيجابي، مع توقع تحقيق عائد مالي متزامن. بعبارة أخرى، هو نهج أكثر شمولية مقارنة بـ SRI و ESG، حيث يسعى إلى خلق فرص استثمارية تُحدث تغيير، مع الحفاظ على الأداء المالي ضمن مستويات السوق. من المتوقع أن تحقق هذه الاستثمارات عائدًا ماليًا للمستثمر، إضافة إلى فوائد اجتماعية إضافية لا تنعكس بالكامل في التقارير المالية. وللتعامل مع هذه المعضلة، يلجأ المحللون غالبًا إلى احتساب العائد الاجتماعي بشكل منفصل، عبر إضافة القيمة الحالية الصافية (NPV) للفوائد الاجتماعية إلى NPV للعوائد المالية للشركة، مما يؤدي إلى قيمة إجمالية أكثر شمولية:

القيمة الحالية الصافية المركبة = القيمة الحالية الصافية + القيمة الحالية الصافية
للعوائد المالية للعوائد الاجتماعية

يوفر هذا النهج رؤية أكثر اكتمالًا للقيمة الإجمالية التي يحققها الاستثمار، من الناحيتين المالية والمجتمعية.

تطور الاستثمار الاجتماعي

في حين تُعزى جذور الاستثمار الاجتماعي إلى شركات الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI) في السبعينيات، فإن النمو الحقيقي لهذا القطاع بدأ في أوائل الألفية الجديدة، عندما بدأت شركات مثل **بلاك روك (BlackRock)**، و**جولدمان ساكس (Goldman Sachs)** و**تي بي جي TPG** بإطلاق صناديق استثمارية مخصصة لهذا المجال. كما أدى صعود معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) كجزء من استراتيجيات الاستثمار المؤسسي إلى تعزيز شعبية الاستثمار الاجتماعي. واليوم، تدير هذه الصناديق تريليونات الدولارات، مما يعكس القبول الواسع لفكرة أن الشركات يمكنها تحقيق النجاح المالي إلى جانب خلق أثر اجتماعي إيجابي.

على سبيل المثال، تمكن **صناديق "رايز" (The Rise Fund)**، الذي أطلقته وأدارته شركة **تي بي جي TPG Growth Fund**، من جمع أكثر من 6 مليارات دولار عبر ثلاثة صناديق تستهدف القطاعات التي تتماشى فيها العوائد المالية مع الأهداف الاجتماعية. ومع ذلك، فإن فكرة أن الاستثمار الاجتماعي يمثل نجاح لجميع الأطراف (win-win) حيث تتحقق العوائد المالية والاجتماعية معًا بشكل دائم قد تكون نظرة مغرطة في التفاؤل. فنجاح هذه الفكرة على نطاق واسع يفترض أن السوق مليء بالشركات التي يتم إدارتها بشكل غير فعال. في الواقع، هناك مقايضات حقيقية بين العوائد المالية والتأثير الاجتماعي، ويتعين على المستثمرين أن يكونوا على دراية بها عند اتخاذ قراراتهم.

03

الاستثمار الاجتماعي في المملكة وحول العالم

الاستثمار الاجتماعي وتوجهاته عالميًا

أدى صعود معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) كجزء أساسي من تحليل الاستثمارات إلى تعزيز شعبية الاستثمار الاجتماعي بشكل أكبر. على المستوى العالمي، لم يعد الاستثمار الاجتماعي مقتصرًا على عدد محدود من الصناديق المتخصصة، بل أصبح استراتيجية سائدة تتبناها المؤسسات المالية الكبرى. على سبيل المثال، التزام **شركة بلاك روك (BlackRock)** بدمج مبادئ ESG عبر محفظتها الاستثمارية البالغة 9 تريليونات دولار قد وضع معيارًا جديدًا للمستثمرين المؤسسيين. تسعى الشركة إلى إثبات أن الاستثمارات واسعة النطاق يمكنها تحقيق كل من العوائد المالية والأثر الاجتماعي، لا سيما في القطاعات مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية.

إلى جانب **صناديق "رايز" The Rise Fund**، تمكنت شركات مثل جانيريشن لإدارة الاستثمارات **Generation Investment Management**، **Bridges Fund Management**، و **LeapFrog Investments** من جمع أموال ضخمة لدفع عجلة التغيير الاجتماعي والبيئي في مجالات مثل الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، والشمول المالي. ومع ذلك، فإن التباين الكبير في تقييمات ESG بين مقدمي الخدمات المختلفين يؤدي إلى حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين عند مقارنة تأثير الاستثمارات عبر الصناديق المختلفة.

الاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية

ساهم تركيز المملكة على التنويع الاقتصادي والاستدامة في خلق فرص جديدة للمستثمرين المحليين والدوليين للمشاركة في مشاريع ذات أثر اجتماعي واقتصادي. مع الأخذ في الاعتبار أن بعض القطاعات تعد أكثر أهمية وحيوية نظرًا لتأثيرها المباشر على حياة الأفراد اليومية، فقد حددت المملكة العربية السعودية فرصًا طويلة الأجل للاستثمار الاجتماعي في مجالات تشمل:

■ **الاقتصاد الرقمي والشمول المالي:** توسيع نطاق التقنية المالية (Fintech)، التجارة الإلكترونية، والشركات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لخلق فرص مالية أكثر شمولًا.

■ **الرعاية الصحية وجودة الحياة:** تعزيز إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية بتكلفة منخفضة نسبيًا والاستثمار في الابتكار الطبي.

■ **السياحة، الثقافة، والترفيه:** تطوير قطاعات الفنون، والترفيه، والسياحة في المملكة لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق مكاسب ثقافية، مثل الحفاظ على التراث الإسلامي وتيسير تجربة الحج والعمرة، كما يساهم نمو قطاع الترفيه السعودي في تنويع مصادر الدخل الاقتصادي وتحسين جودة الحياة عبر زيادة فرص الوصول إلى الأنشطة الثقافية والترفيهية.

■ **البنية التحتية الرياضية:** تستهدف الاستثمارات في البنية التحتية الرياضية وبرامج الشباب تعزيز نمط حياة صحي ونشط، مع ترسيخ مكانة المملكة كوجهة رائدة للفعاليات الرياضية العالمية.

■ **البنية التحتية المستدامة والتطوير الحضري:** يشمل ذلك المدن الذكية، الإسكان الميسر، وتطوير شبكات النقل. وإلى جانب زيادة نسبة ملكية المساكن، تركز الاستثمارات الاجتماعية في قطاع العقارات على تعزيز القدرة على تحمل التكاليف، ورفاهية المجتمعات، والتخطيط الحضري المستدام لتحسين جودة الحياة على المدى الطويل. كما تهدف الاستثمارات في المدن الذكية إلى تحسين شبكات النقل، وتقليل الازدحام، وتعزيز أنظمة النقل العام، مما يساهم في تحسين التنقل الحضري ومستوى المعيشة.

■ **التعليم وزيادة توسع القوى العاملة:** إلى جانب التعليم الرسمي، تدعم الاستثمارات الاجتماعية التدريب المهني، محو الأمية الرقمية، وتعليم العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM) لإعداد القوى العاملة لمتطلبات الاقتصاد الرقمي. كما تركز إصلاحات سوق العمل على ضمان تكافؤ فرص التوظيف للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برامج للقوى العاملة والحوافز المقدمة لأصحاب العمل.

تضمن هذه الاستثمارات المتنوعة أن يكون النمو الاقتصادي مصحوبًا بتحسينات في جودة الحياة الاجتماعية.

PITCH NIGHT

ليلة الاستثمار

دور صندوق التنمية الوطني وبنك التنمية الاجتماعي

تلعب جهات مثل **صندوق الصناديق (جدا)** التابع لصندوق الاستثمارات العامة **والشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)**، التابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يتبع بدوره لصندوق التنمية الوطني وبنك التنمية الاجتماعي، دوراً رئيسياً في توجيه التدفقات المالية نحو القطاعات ذات الأثر العالي. **ويُعتبر صندوق التنمية الوطني** أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، حيث يشكلّ عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الوطنية للنمو على المدى الطويل. عبر الدمج بين رأس المال العام والخاص، يدعم صندوق التنمية الوطني تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 لبناء منظومة مستدامة تدعم مجتمعاً مزدهراً وحيوياً يعزز قيادة الأعمال والابتكار عبر مجموعة متنوعة من القطاعات.

إطار تقييم الأثر في صندوق التنمية الوطني



يعتمد صندوق التنمية الوطني على إطار ثنائي المحاور لتقييم أثر مبادراته، يشمل:

1 | الأثر الاقتصادي:

يركز هذا المحور على تحفيز النمو في القطاعات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، والزراعة وغيرها من القطاعات. ويشمل ذلك تنمية رأس المال البشري عبر تمكين منظومة ريادة الأعمال، تطوير المهارات، وتحفيز الابتكار من خلال التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

• **نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يهدف صندوق التنمية الوطني إلى ضخ أكثر من 570 مليار ريال سعودي لدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع استهداف مضاعفة مساهمة الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى 605 مليارات ريال بحلول 2030.

• **مشاركة القطاع الخاص:** تسعى الاستراتيجية إلى تحفيز مساهمة القطاع الخاص، بهدف تعظيم أثره التنموي لأكثر من ثلاثة أضعاف.

• **خلق فرص العمل:** يقيس صندوق التنمية الوطني نجاحه بعدد فرص العمل المستحدثة، بما يتماشى مع أهداف المملكة في تحقيق التوظيف المستدام.

2 | الأثر الاجتماعي:

يقيم صندوق التنمية الوطني الأثر الاجتماعي عبر مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تشمل تحسين الوصول إلى الإسكان والرعاية الصحية الميسرة، إضافة إلى خلق فرص متكافئة للفتيات غير الممثلة بشكل كافٍ، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال المشاريع التي تتماشى مع الأهداف والاتفاقيات المناخية العالمية.

• تحسين جودة الحياة: يتم تقييم المبادرات بناءً على مدى تحسينها لجودة حياة المواطنين، بما في ذلك الوصول إلى السكن، الرعاية الصحية، والتعليم.

• تنمية رأس المال البشري: تشمل المعايير عدد الأفراد الذين تم تدريبهم وتوظيفهم، بهدف تطوير قوة عاملة سعودية منتجة ومؤهلة.

• الامتثال لأهداف التنمية المستدامة (SDGs): يضمن صندوق التنمية الوطني أن برامجه تساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتعزيز الاستدامة البيئية.

يشرف صندوق التنمية الوطني على 22 صندوقًا قطاعيًا، لكلٍّ منها أهداف محددة تدعم جوانب مختلفة من التنمية، والبنية التحتية والعقارات إلى الصناعات الثقافية والإبداعية. على سبيل المثال:

- يدعم صندوق التنمية الصناعية السعودي تنويع القطاع الصناعي.
- يوفر بنك التنمية الاجتماعية التمويل للأسر ذات الدخل المحدود ورواد الأعمال.

يضمن هذا التنوع في المحفظة الاستثمارية أن يمتد الأثر التنموي لصندوق التنمية الوطني عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله ركيزة أساسية في استراتيجية التنمية طويلة المدى للمملكة. تُدرك المملكة العربية السعودية أن الشركات الناشئة وريادة الأعمال تلعبان دورًا محوريًا في خلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا السبب، يظل تعزيز نمو هذه القطاعات عنصرًا أساسيًا في أهدافها المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي. يعكس هذا النهج أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأمد، حيث تعمل المملكة على توفير بيئة داعمة للمبتكرين والمستثمرين الاجتماعيين.

تُمكن هذه المقاربة الاستراتيجية صندوق التنمية الوطني ليس فقط من مواصلة استثماراته مع الأهداف الوطنية، بل أيضًا من إنشاء أطر قياس فعالة لتعظيم العوائد المالية والاجتماعية. ومن خلال دمج رأس المال العام والخاص، تضمن صناديق مثل الشركة السعودية للاستثمار الجريء و"جدا" أن يكون القطاع الخاص شريكًا فعالًا في تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030.

نبذة عن صناديق الدعم المتاحة

اسم الصندوق	القطاع	الهدف الاستراتيجي
صندوق التنمية العقارية	العقارات والإسكان	تقديم وتطوير برامج تمويلية متنوعة ومتوازنة لتمكين حلول الإسكان الميسر
صندوق التنمية الصناعية السعودي	الصناعة والتصنيع	تحقيق أهداف التنمية الصناعية، وتعزيز النمو والابتكار في القطاعات غير النفطية
صندوق التنمية الزراعية	الزراعة	العمل كمؤسسة ائتمانية حكومية لدعم الأنشطة الزراعية، وتعزيز الممارسات المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي
صندوق تنمية الموارد البشرية	الموارد البشرية	تطوير قوة عاملة سعودية منتجة، مستدامة، ومؤهلة
بنك التصدير والاستيراد السعودي	التجارة والتصدير	التجارة والتصدير
صندوق التنمية السياحي	السياحة	تعزيز تنمية الصادرات السعودية من خلال تقديم الدعم المالي والخدمات المساندة
صندوق الفعاليات الاستثماري	الفعاليات والترفيه	بناء شراكات استراتيجية لتعزيز الأثر في قطاعات الثقافة
صندوق البنية التحتية الوطني	البنية التحتية	تمكين وتسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية للبنية التحتية، بما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030
بنك التنمية الاجتماعية	التمويل الاجتماعي	تقديم برامج تمويلية تنموية ميسرة للمواطنين، لدعم الأسر ذات الدخل المحدود ورواد الأعمال

المصادر

سعودبيديا، قائمة الصناديق والبنوك التنموية السعودية. متاح على: [Saudipedia](#)
 نظرة على مهام صندوق التنمية الوطني السعودي. متاح على: [Leaders MENA](#)

04

استراتيجيات ومنهجيات الاستثمار الاجتماعي

رأس المال الجريء والتمويل في المراحل المبكرة

تتنوع استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي بشكل واسع بناءً على أهداف المستثمرين، وتركيزهم القطاعي، ومدى تحملهم للمخاطر. في المملكة العربية السعودية، يلعب رأس المال الجريء دورًا أساسيًا في تمويل الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة، لا سيما في القطاعات ذات النمو المرتفع مثل التقنية والطاقة المتجددة، والتي تتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. تستثمر شركات الاستثمار الجريء عادةً في الشركات خلال مراحلها التأسيسية، مما يوفر لها الموارد المالية اللازمة للابتكار والنمو. يتيح هذا التركيز على المراحل المبكرة للمستثمرين استهداف القطاعات التي تشهد توسعًا سريعًا، مما يحقق عوائد استثمارية كبيرة، إلى جانب تعزيز المنافع الاجتماعية، مثل خلق فرص العمل وتطوير التقنيات النظيفة.

الملكية الخاصة وتوسيع نطاق الشركات الناشئة

على النقيض من ذلك، تركز الملكية الخاصة عادةً على الشركات الأكثر نضجًا، حيث تعتمد على مزيج من التمويل بالديون وحقوق الملكية لتنفيذ عمليات الاستحواذ أو مشاريع التوسع. وتشارك شركات الأسهم الخاصة غالبًا في استثمارات البنية التحتية واسعة النطاق، مثل محطات الطاقة المتجددة والمرافق العامة، والتي تتطلب رأس مال كبير مقدمًا. في هذا السياق، تُستخدم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوزيع المخاطر المالية بين المستثمرين من القطاع الخاص والجهات الحكومية. وتعتبر هذه المنهجية مثالية للمشاريع التي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة، والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في السعودية وفقًا لرؤية 2030.

يُعتبر نهج الملكية الخاصة في الاستثمار الاجتماعي نموذجًا واضحًا لما تقوم به **LeapFrog Investments**، التي تركز على الخدمات المالية، والتغير المناخي، والرعاية الصحية في الأسواق الناشئة. وعلى عكس شركات الاستثمار الجريء، التي تستهدف عادةً الشركات الناشئة الصغيرة ذات إمكانات النمو العالية، فإن LeapFrog تستثمر في الشركات القائمة التي يمكنها التوسع في الأسواق غير المخدومة. يهدف هذا النهج إلى تحقيق العوائد المالية وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية للفئات ذات الدخل المنخفض. وقد أثبتت استثمارات LeapFrog في شركات التأمين المتناهي الصغر وخدمات الرعاية الصحية فعالية نهج الملكية الخاصة في تحقيق كل من العوائد المالية والأثر الاجتماعي، من خلال دعم الشركات التي تمتلك نماذج أعمال مجربة وقابلة للتوسع.

الاستثمار الاجتماعي وفق رؤية 2030

في المملكة العربية السعودية، أدت مبادرات رؤية 2030 إلى تحول نحو الاستثمار الاجتماعي الموضوعي، مع التركيز على القطاعات التي تدعم التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. توفر رؤية 2030 خارطة طريق شاملة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والتقنية وغيرها من القطاعات الواعدة. ولا تقتصر أهمية هذه القطاعات على تعزيز مرونة الاقتصاد السعودي، بل تتماشى أيضًا مع المعايير العالمية للاستدامة، مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

يركز الاستثمار الموضوعي ضمن رؤية 2030 على المشاريع التي تحقق فوائد مزدوجة، حيث توفر عوائد مالية إلى جانب أثر اجتماعي وبيئي إيجابي، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز إمكانية الحصول على مستوى عالي من التعليم والرعاية الصحية وغيرها. على سبيل المثال، التزمت المملكة بتطوير قدرة كبيرة للطاقة المتجددة، مع خطط لتوليد 50٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030، مما يعكس توافق السعودية مع الأهداف المناخية الدولية. كما تهدف الاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية إلى تحسين الجودة وإمكانية الحصول عليه، مما يلبي الاحتياجات الوطنية ويتماشى مع المعايير العالمية لأداء الأنظمة الصحية. إلى جانب النمو الاقتصادي، تسعى الاستثمارات الاجتماعية المستوحاة من رؤية 2030 إلى ترسيخ القيم الأساسية للمملكة العربية السعودية، مثل الاعتدال، والتسامح، والمثابرة، والهوية الوطنية، مما يسهم في بناء مجتمع مزدهر قائم على الابتكار والشمولية.



05

خطة الاستثمار في المشاريع الاجتماعية

تُعد عملية الاستثمار في مشاريع اجتماعية أكثر تعقيدًا مقارنةً بالنهج الاستثماري التقليدي، وذلك نظرًا للأهداف المزدوجة التي يسعى المستثمرون إلى تحقيقها، والتي تشمل العوائد المالية والنتائج الاجتماعية القابلة للقياس. تتطلب هذه العملية نهجًا دقيقًا يشمل مراحل متعددة، بدءًا من الفرز الأولي، مرورًا بإجراءات العناية الواجبة، وصولًا إلى تطوير معايير لقياس الأثر الاجتماعي إلى جانب العوائد المالية.

في المملكة العربية السعودية، تُعد هذه العمليات ذات أهمية خاصة، نظرًا للتحول الاقتصادي الجاري في إطار رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن أهداف رؤية 2030 بطبيعتها الحال ليست إلزامية للمستثمرين، إلا أنها توفر إطارًا شاملًا يتماشى مع الأولويات الوطنية لاقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي. ولذلك، يقوم العديد من المستثمرين بدمج هذه الأهداف في معايير تقييمهم للعوائد غير المالية، حيث يركزون على الأثر العام والطموحات الاستراتيجية للمملكة.

التحليل والفحص النافي للجهالة: نهج منظم في الاستثمار الاجتماعي

المرحلة	الوصف
المرحلة 1: تحديد معايير التقييم الرئيسية	تحديد المؤشرات المستخدمة لتقييم كلٍّ من العوائد المالية والتأثيرات الاجتماعية/البيئية. تشمل المجالات الرئيسية: - المؤشرات المالية: القيمة الحالية الصافية (NPV)، معدل العائد الداخلي (IRR). - المؤشرات الاجتماعية: تقليل انبعاثات الكربون، خلق فرص العمل. - مدى التوافق مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ورؤية السعودية 2030.
المرحلة 2: عملية الفرز النشط	تصفية الاستثمارات بناءً على مدى توافقها مع الأهداف الاستراتيجية وقابليتها للتوسع: - التوافق مع المهمة الأساسية: التأكد من أن المؤسسات المستهدفة تعالج تحديات اجتماعية أو بيئية. - قابلية التوسع: تقييم الإمكانيات الإقليمية أو العالمية للتوسع مع موازنة المخاطر المحتملة.
المرحلة 3: مدى ملائمة الاستثمار للمملكة العربية السعودية	إبراز الأولويات الوطنية المحددة للمملكة: - المبادرات الحكومية المدعومة، مثل الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)، التي تحفز نمو القطاعات ذات التأثير العالي. - المشاريع القابلة للتوسع، مثل شركة البحر الأحمر للتطوير والطاقة المتجددة، التي تتماشى مع مستهدفات الاستدامة الوطنية.
المرحلة 4: إجراء الفحص النافي للجهالة	تقييم العوامل المالية وغير المالية: التأثير الاجتماعي: استخدام أدوات مثل (IMM) أو (IRIS+) لقياس التأثير الاجتماعي. العوامل التنظيمية: تحليل هيكل الحوكمة، القيادة، ومدى توافق المؤسسة مع الأهداف الاستراتيجية.

قياس الأثر ومتابعة التقدم

بعد إجراء الاستثمار، تتطلب الإدارة المستمرة مراقبة كلٍّ من الأداء المالي والنتائج الاجتماعية. عادةً ما يحدد المستثمرون الاجتماعيون أهدافًا للأثر الاجتماعي، مثل تقليل انبعاثات الكربون أو خلق فرص العمل، ويتم تتبع هذه المؤشرات بمرور الوقت.

أدوات وتحديات في قياس الأثر

أدوات وأطر قياس الأثر تطورت أدوات تتبع الأثر الاجتماعي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث يستخدم العديد من المستثمرين الآن أطرًا معيارية من جهات مستقلة، مثل:

- **نظام IRIS+:** طورته الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي (GIIN)، ويساعد المستثمرين على:
 - 1- تتبع مؤشرات موحدة عبر أنواع الاستثمارات المختلفة.
 - 2- مقارنة الأداء الاجتماعي لمحفظةهم الاستثمارية.

• **إطار القيمة المركبة (Blended Value Framework):** يجمع بين العوائد المالية والعوائد الاجتماعية في إطار تقييمي واحد لقياس إجمالي القيمة التي يولدها الاستثمار.

مواءمة الاستثمار والتحديات المرتبطة بقياس الأثر

على الرغم من أن أدوات تتبع الأثر الاجتماعي حسّنت معايير القياس، إلا أن قياس النتائج الاجتماعية يواجه تحديات جوهرية. على عكس العوائد المالية، فإن الأثر الاجتماعي يعتمد على عوامل ذاتية ويختلف حسب القطاع، مما يجعل المقارنات المباشرة بين الاستثمارات أكثر تعقيدًا.

• **التوافق مع الأهداف:** يجب على المستثمرين التأكد من أن مهمة الشركة تتماشى مع النتائج الاجتماعية المرجوة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة رئيسية، مثل:

- كيف يُعرّف الاستثمار مفهوم "الأثر الاجتماعي"؟
- ما هي الأولويات البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي يتم التركيز عليها؟

من الناحية العملية، لا يمكن توحيد وقياس العائد الاجتماعي بنفس الطريقة التي يتم بها حساب القيمة الحالية الصافية (NPV) التدفقات النقدية الحرة (FCF). ومع ذلك، لا يُقلل ذلك من قيمة الاستثمار الاجتماعي أو هدفه الأساسي. على عكس العوائد المالية التي يمكن قياسها باستخدام معايير مثل صافي القيمة الحالية، فإن العوائد الاجتماعية تكون جزئيًا ذاتية وصعبة القياس. وللتغلب على هذه التحديات، يستخدم العديد من المستثمرين نهج القيمة المركبة (Blended Value Approach)، الذي يجمع بين العوائد المالية والاجتماعية في إطار موحد.

في المملكة، يركز المستثمرون الاجتماعيون على القطاعات التي يسهل قياس أثرها الاجتماعي، والتي تشمل التعليم، الثقافة، السياحة، والتحول الرقمي. تختلف أساليب القياس حسب القطاع، ومن الأمثلة على ذلك:

1- تقليل انبعاثات الكربون: أمر ضروري لمشاريع الطاقة المتجددة.



2- خلق فرص العمل: وهو مؤشر حيوي لقياس المساهمة الاقتصادية، خاصة في قطاعات البنية التحتية والتكنولوجيا.



3- إمكانية الوصول إلى الخدمات: وهو معيار رئيسي لمشاريع الرعاية الصحية والتعليم، ويتم قياسه بعدد المستفيدين من هذه الخدمات.



لمواجهة التحديات المرتبطة بقياس الأثر الاجتماعي بشكل موحد، يتجه العديد من المستثمرين إلى الاعتماد على مؤسسات خارجية متخصصة في تطوير أدوات وأطر لقياس الأداء الاجتماعي. تساعد هذه المنهجيات المستثمرين في مواءمة محافظهم الاستثمارية مع الأهداف الاجتماعية الأوسع، مع ضمان المساءلة والشفافية.

06

تخصيص الأصول وبناء وهيكل المحافظ الاستثمارية

يتطلب تطوير محفظة استثمار اجتماعي تحقيق توازن دقيق بين تعظيم العوائد المالية وتحقيق الأثر الاجتماعي أو البيئي بأوضح طريقة ممكنة. وكما هو الحال في أي سوق، يتعين على المستثمرين في المملكة، من المكاتب العائلية إلى المؤسسات الاستثمارية، التعامل مع تخصيص الأصول بتركيز مزدوج على كل من الربحية والتأثير الاجتماعي.

تنويع الاستثمارات عبر فئات الأصول

كما هو الحال في أي استراتيجية استثمارية، يعتمد الاستثمار الاجتماعي على بناء محفظة متنوعة تشمل عدة فئات من الأصول. عادةً ما يقوم المستثمرون بتوزيع رأس المال عبر الأسهم، أدوات الدين، والأصول الحقيقية لإدارة المخاطر وضمان الاستقرار المالي.

في المملكة، تحظى القطاعات ذات التأثير العالي مثل التعليم، والتقنية، والرعاية الصحية باهتمام خاص، حيث توفر إمكانات نمو طويلة الأجل تتماشى مع أهداف التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030.

على سبيل المثال، قد يخصص المستثمرون جزءًا من محافظهم لرأس المال الجريء لدعم الشركات الناشئة في قطاعات الطاقة والتعليم والصحة، بينما يستثمرون في الملكية الخاصة لدعم الشركات الأكثر نضجًا التي تسعى إلى التوسع وتحقيق عوائد مالية وأثر اجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم استخدام التمويل بالديون لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل محطات الطاقة المتجددة، والتي تتطلب رأس مال ضخم مقدمًا ولكنها توفر فوائد اجتماعية طويلة الأمد.

التمويل المركب والشراكات بين القطاعين العام والخاص

في المملكة العربية السعودية، تكتسب نماذج التمويل المركب، التي تجمع بين القطاع العام، والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية أو استثمارات خيرية مع الاستثمار الخاص، زخمًا متزايدًا. تساعد هذه النماذج في تقليل المخاطر المرتبطة بالقطاعات ذات التأثير العالي خلال توزيع العبء المالي عبر عدة جهات.

كيف ولماذا يعمل التمويل المركب؟

■ المسؤولية المالية المشتركة:

- توزيع الأعباء المالية بين الجهات الحكومية، المستثمرين من القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية.

■ تقليل المخاطر في القطاعات عالية التأثير:

- تمكين تمويل القطاعات التي تتطلب رأس مال كبير، مثل الطاقة والتعليم والرعاية الصحية.

تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضًا دورًا حيويًا في تمويل المشاريع الرأسمالية الضخمة التي تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية. ومن خلال الاستفادة من رأس المال العام والخاص، يمكن للمستثمرين تحقيق أهداف مالية واجتماعية متوازنة.

استراتيجيات استثمارية طويلة المدى

المكاتب العائلية في السعودية، مثل نظيراتها عالميًا، تتمتع بأهداف استثمارية طويلة الأجل، مما يسمح لها بـ:

دعم الاستثمارات بعيدة المدى:

■ الاستثمار في القطاعات التي تحتاج إلى سنوات لتحقيق العوائد، ولكنها تحقق فوائد اجتماعية كبيرة.

■ تنويع المحافظ عبر فئات الأصول المختلفة:

- الدخول في الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، وغيرها من القطاعات الاستراتيجية التي تتماشى مع رؤية 2030.

من خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن للمستثمرين المختلفين تحقيق الاستقرار المالي إلى جانب تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي المرغوب.

07

التحديات والعوائق أمام الاستثمار الاجتماعي

على الرغم من النمو الواعد في الاستثمار الاجتماعي، لا تزال هناك عدة تحديات، خاصة في الأسواق الناشئة مثل المملكة. قد تعيق هذه التحديات قدرة المستثمرين على تحقيق توازن بين العوائد المالية والنتائج الاجتماعية بطريقة متفق عليها عبر قاعدة المستثمرين المتنوعة، مما يجعل توسيع نطاق الاستثمارات الاجتماعية أكثر تعقيداً.

قياس وتوحيد الأثر الاجتماعي

يُعد القياس المتسق للنتائج الاجتماعية أحد أكبر التحديات في الاستثمار الاجتماعي. فعلى عكس العوائد المالية، التي يمكن قياسها بسهولة باستخدام مؤشرات تقليدية، غالباً ما تكون العوائد الاجتماعية أكثر ذاتية وصعبة القياس. علاوة على ذلك، يمكن قياس "الأثر" بطرق لا حصر لها، مع اختلاف المؤشرات وأوزانها حسب مجالات التأثير. على سبيل المثال، قد تركز شركة الطاقة المتجددة على انبعاثات الكربون والتقنيات النظيفة، بينما تركز شركة الرعاية الصحية على الوصول إلى الخدمات الصحية وتنمية رأس المال البشري. ونتيجة لذلك، يصبح مقارنة "الأثر الاجتماعي" للشركات المختلفة على مقياس واحد أمراً شبه مستحيل. حتى داخل شركة رأس مال جريء أو ملكية خاصة واحدة، فإن قياس القيمة الحالية الصافية (NPV) للأثر الاجتماعي عبر محفظة استثمارات متنوعة يمثل تحدياً كبيراً.

إضافةً إلى ذلك، فإن عدم وجود معايير موحدة في كيفية حساب العوائد الاجتماعية يزيد من تعقيد المسألة. فالكثير من المستثمرين يتعدون عن الاستثمار الاجتماعي بسبب التباين الكبير في طرق احتساب العوائد الاجتماعية، مما يجعل من الصعب مقارنة الفرص الاستثمارية المختلفة. يُحاول على سبيل المثال The Rise Fund معالجة هذه المشكلة من خلال تطوير مضاعف الأثر المالي (Impact Multiple of Money)، وهو مقياس يحدد الأثر الاجتماعي من خلال تقييم القيمة الاقتصادية المعدلة حسب المخاطر للنتائج الاجتماعية أو البيئية. ومع ذلك، حتى مع وجود مؤشرات دقيقة، تظل هناك درجة من الذاتية في كيفية تقييم النتائج الاجتماعية. فالمستثمرون وأصحاب المصلحة المختلفون قد يعطون أولويات مختلفة لأنواع مختلفة من التدخلات الاجتماعية. وهذا يختلف تماماً عن العوائد المالية، حيث يكون النجاح موضوعياً وأكثر وضوحاً (مثلاً: "كلما زاد العائد، كان ذلك أفضل"). إن قدرة الاستثمار الاجتماعي على التكيف مع عدم وجود معايير موحدة ستلعب دوراً حاسماً في نموه في المستقبل.

النطاق المحدود لفرص الاستثمار

يمثل نطاق فرص الاستثمار المحدود عائقًا آخر أمام نمو الاستثمار الاجتماعي. وجدت دراسة أجرتها Cambridge Associates والشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي (GIIN) أن الصناديق الصغيرة للاستثمار الاجتماعي - تلك التي تقل قيمتها عن 100 مليون دولار - تميل إلى تحقيق أداء أفضل من الصناديق التقليدية الأكبر حجمًا. ومع ذلك، فإن الصناديق الاستثمارية الاجتماعية الكبيرة (التي تتجاوز أصولها 100 مليون دولار) غالبًا ما تحقق عوائد أقل.

يمكن تفسير هذه الظاهرة بحقيقة أن الاستثمارات الاجتماعية تكون أكثر فاعلية عند نطاقات أصغر مقارنةً بالاستثمارات التقليدية. على سبيل المثال، قد يكون للاستثمار الاجتماعي في قطاع الاتصالات في دولة ميانمار على سبيل المثال عوائد مرتفعة، ولكن فقط إذا تم تنفيذه ضمن نطاق محدود. لذا، فإن الصناديق الاجتماعية قد تكون أكثر ملاءمة للمشاريع الأصغر حجمًا التي تتمتع بإمكانات عالية لتحقيق عوائد كبيرة.

إن النطاق المحدود لفئات الأصول وتوافر الفرص الاستثمارية يؤدي إلى تقليل خيارات المستثمرين. فوفقًا لاستطلاع أجرته GIIN، لا تزال متوسط أحجام الاستثمارات الاجتماعية صغيرة نسبيًا. وعلى الرغم من أن بعض المستثمرين المؤسسيين الكبار، مثل TPG وKKR، دخلوا مجال الاستثمار الاجتماعي، مما يشير إلى الربحية المتزايدة لهذا القطاع، إلا أن حجم الاستثمارات الاجتماعية مقارنةً بالاستثمارات التقليدية لا يزال محدودًا.

المفاضلات الجوهرية ورغبات المستثمرين

التحدي الآخر في الاستثمار الاجتماعي هو الموازنة بين العوائد المالية والأثر الاجتماعي. فغالبًا ما تتطلب تحقيق نتائج اجتماعية أو بيئية ذات مغزى استثمارات طويلة الأجل ورأس مأل مبدئي أعلى، مما قد يؤدي إلى عوائد مالية أقل على المدى القصير. على سبيل المثال، قد تحقق الاستثمارات في الطاقة النظيفة فوائد بيئية كبيرة، ولكنها قد تستغرق سنوات قبل أن تحقق عوائد مالية تنافسية. هذا الأفق الزمني الطويل والمخاطر الكامنة قد يكونان عاملًا مثبطًا للمستثمرين الذين يركزون بشكل أساسي على تعظيم الأرباح الفورية.

يواجه المستثمرون الاجتماعيون أيضًا مجالًا أضيق من الفرص الاستثمارية نظرًا لطبيعة تركيزهم. على سبيل المثال، تتجنب العديد من صناديق الاستثمار الاجتماعي الاستثمار في قطاعات كالتبغ على سبيل المثال، حتى لو كانت هذه القطاعات توفر عوائد مالية قوية. هذا القيد، إلى جانب التحديات الأوسع لتحقيق التوازن بين العوائد المالية والأثر الاجتماعي، يجعل من توسيع نطاق الاستثمارات الاجتماعية أمرًا صعبًا.

08

الخاتمة والاستنتاجات الرئيسية

تطور الاستثمار الاجتماعي وتحول بشكل لافت من كونه استراتيجية هامشية إلى نهج عالمي معترف به يجمع بين العوائد المالية والفوائد الاجتماعية والبيئية. في المملكة العربية السعودية، يرتبط هذا النهج ارتباطًا وثيقًا برؤية 2030، التي تؤكد على التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أهم النقاط المستخلصة:

■ التوجهات العالمية في الاستثمار الاجتماعي:

- أصبح دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) معيارًا أساسيًا لدى المستثمرين المؤسسيين عالميًا.
- أثبتت صناديق ناجحة مثل The Rise Fund و LeapFrog Investments أن قطاعات مثل الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، والشمول المالي يمكن أن تحقق عوائد تنافسية ونتائج مجتمعية قابلة للقياس.

■ دور المملكة العربية السعودية والتقدم المحرز:

- رؤية 2030 والمبادرات مثل صندوق التنمية الوطني (NDF) تقود نمو الاستثمار الاجتماعي في قطاعات مثل التعليم، والسياحة، والعقار، والرعاية الصحية، والتقنية، وزيادة الأعمال.
- جهات مثل الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC) وصندوق الصناديق جدا (Jada Fund of Funds) تسلط الضوء على التزام المملكة بتحفيز الابتكار والتحول الاقتصادي.

■ التحديات الواجب التغلب عليها:

- لا يزال قياس وتوحيد النتائج الاجتماعية معقدًا، رغم ظهور أدوات مثل IRIS+ و IMM كحلول واعدة.
- المفاضلة بين العوائد المالية والأثر الاجتماعي تتطلب توازنًا دقيقًا في اتخاذ قرارات الاستثمار.

■ الفرص المتاحة للمستثمرين:

- توفر القطاعات عالية النمو، مثل التقنية والطاقة المتجددة والتعليم والصحة وغيرها، إمكانات استثمارية كبيرة تتماشى مع أهداف رؤية 2030.
- تفتح نماذج التمويل المركب والشراكات بين القطاعين العام والخاص في السعودية مسارات جديدة للمستثمرين لتحقيق كل من الربحية والتأثير الاجتماعي.

في النهاية، الاستثمار الاجتماعي ليس خاليًا من المخاطر. ولكنه يمثل فرصة فريدة لمواءمة الأهداف المالية مع الفوائد الاجتماعية. ومع اتجاه المملكة العربية السعودية لتصبح رائدة في هذا المجال، يتعين على المستثمرين تحقيق توازن دقيق بين الربحية والأهداف المجتمعية، وغالبًا ما يتطلب ذلك رؤية طويلة الأجل واستثمارات مبدئية عالية مع عوائد مؤجلة.

ولكن بالنسبة للمستثمرين المستعدين للالتزام بهذا النهج، فإن القدرة على تحقيق قيمة مالية واجتماعية معًا تجعل الاستثمار الاجتماعي خيارًا جذابًا بشكل متزايد، خاصة مع توجه الاقتصادات العالمية والمحلية - مثل السعودية - نحو مستقبل أكثر استدامة وتنوعًا. مع سعي المملكة العربية السعودية إلى ترسيخ مكانتها الريادية في مجال الاستثمار الاجتماعي، توفر رؤية 2030 إطارًا شاملاً يمكن من خلاله توظيف الاستثمار الاجتماعي لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

09

نظرية الأثر في مؤسسة مسك: الاستثمار في الشباب لتحقيق تأثير مستدام



بالنظر إلى دورها في خلق الأثر المستدام، تؤمن مؤسسة "مسك" بأن التغيير طويل الأمد يتحقق بشكل أفضل من خلال الاستثمار في الشباب – عبر تمكين القيادات، وصقل المهارات، وخلق الفرص اللازمة لصناعة المستقبل. ومن خلال التركيز على ركائز أساسية مثل التعليم والقيادة وريادة الأعمال، تسهم المؤسسة في بناء جيل من الأفراد الطموحين الذين يساهمون بفاعلية في دفع عجلة تنمية الاقتصاد السعودي وتعزيز التقدم الاجتماعي. وفي إطار التزام "مسك" بتنمية رأس المال البشري من خلال نماذج ذات أثر مالي مستدام، أنشأت مؤسسة "مسك" محفظة من الشركات التابعة المتوائمة مع رسالتها، تجمع بين الأثر الاجتماعي والجِدوى الاقتصادية. ومن بين هذه الجهات، تبرز مجموعة مدارس الرياض ومدينة مسك كنماذج رائدة تُظهر كيف يمكن للاستثمار الهادف أن يحقق نتائج قابلة للقياس مع الحفاظ على أسس مالية قوية. وتعكس هاتان الجهتان استراتيجية "مسك" في تحويل المبادرات الاجتماعية إلى منصات قابلة للتوسع ومستدامة مالياً تُسهم في التنمية الوطنية وتتماشى مع رؤية 2030.

نقطة توقف: التأثير الريادي في تحفيز النمو والابتكار في مؤسسة مسك

ضمن التزامها بتمكين الشباب والحصول على وخلق فرص وظيفية، كان لمؤسسة مسك تأثير كبير على مشهد ريادة الأعمال في السعودية والمنطقة، حيث وفرت لرواد الأعمال الشباب إمكانية الوصول إلى رأس المال، الإرشاد، والموارد اللازمة لإنشاء مشاريع ناجحة. وقد أثمرت هذه الجهود عن مساهمات اقتصادية بارزة، حيث بلغت القيمة التراكمية للشركات الناشئة المدعومة من مسك 2.89 مليار ريال سعودي بحلول عام 2024، مقارنةً بـ 850 مليون ريال سعودي في عام 2021، مما يعكس نموًا قويًا في القطاع. علاوة على ذلك، نجحت الشركات المدعومة من مسك في جذب استثمارات بقيمة 937.5 مليون ريال سعودي داخل المملكة، مع توسعها في أسواق رئيسية مثل الإمارات ومصر والأردن، كما ساهمت مسك في خلق وظائف متعددة كأثر إيجابي وملموس من هذا الدعم.

ولا تقتصر هذه الجهود على تحقيق التنوع الاقتصادي فحسب، بل تسهم أيضًا في بناء منظومة ريادة مزدهرة، **تضمن أن رواد الأعمال السعوديين الشباب يلعبون دورًا محوريًا في تشكيل اقتصاد المملكة المستقبلي.** يتماشى نهج مسك في تمكين الشباب وريادة الأعمال بشكل وثيق مع مبادئ الاستثمار الاجتماعي الواردة في هذا التقرير، حيث يتم توظيف رأس المال المالي بشكل استراتيجي لتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية قابلة للقياس. عبر الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المشاريع الابتكارية، **تقدم مسك نموذجًا للاستراتيجيات الاستثمارية المستدامة التي تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد.** وتؤكد مبادراتها أن تمكين الجيل القادم ليس مجرد عمل خيري، بل استثمار عالي التأثير في ازدهار المملكة المستقبلي.

الاستثمار في الشباب، لمستقبل مستدام: نظرية الأثر في مؤسسة مسك

تُعد مجموعة مدارس الرياض، إحدى الشركات التابعة لمؤسسة مسك، نموذجًا للاستثمار الاجتماعي في بناء منظومة تعليمية مستدامة. وتعمل المجموعة وفق خطة توسع استراتيجية لافتتاح 44 مدرسة بحلول عام 2030. وقد تجاوزت بعض المدارس التابعة للمجموعة، الأهداف المستهدفة لأعداد الطلاب المسجلين، مما يبرهن على أن التعليم الهادف يمكن أن يكون أيضًا ناجحًا من الناحية الاقتصادية. وتُعزز البرامج النوعية مثل "معهد قادة التعليم" و"أكاديمية كرة القدم" التزام المجموعة بالتنمية الشاملة، مع تعزيز الكفاءة التشغيلية. ويستند نموذج عمل المجموعة إلى الرسوم الدراسية كمصدر أساسي للدخل، حيث تغطي التكاليف التشغيلية ويعاد استثمار الفائض في توسعة المرافق، وتطوير تقنيات التعليم، وبرامج تأهيل المعلمين. ومن خلال ربط الإيرادات بالمرجات الاجتماعية القابلة للقياس، تحول المجموعة الإنفاق على المنظومة التعليمية إلى أطروحة استثمارية مدعومة بتدفقات نقدية تخدم أهداف تنمية رأس المال البشري. ويجري قياس الأداء باستخدام مجموعتين من المؤشرات، مؤشرات مالية (مثل معدل التحويل، والكفاءة التشغيلية، والإيرادات)، ومؤشرات اجتماعية (مثل معدل بقاء الطلبة، وتدريب المعلمين، والتفاعل الاجتماعي). ويضع هذا النموذج المجموعة كمقياس وطني للتعليم القائم على الأثر، ومنصة قابلة للتوسع بشكل يضمن استدامتها المالية مستقبلاً.

أما مدينة مسك، أول مدينة غير ربحية من نوعها في العالم، تجسّد كيف يمكن لتطوير المدن على نطاق واسع أن يلبي معايير الاستثمار الاجتماعي. تبلغ قيمة الاستثمارات المرصودة للمشروع حوالي 21.7 مليار ريال سعودي، تم إنفاق نحو 33% منها لتمويل المرحلة الأولى من البنية التحتية. وتمتد المدينة على مساحة 3.4 كيلومتر مربع كمخطط رئيسي يعاد فيه استثمار كافة الفوائد التشغيلية في خدمات المجتمع المحلي (أرقام). وعند اكتمالها، من المتوقع أن تسهم المدينة في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 12 مليار ريال، وتوفر 11,000 وظيفة مباشرة بحلول عام 2030، إلى جانب دعم 14,800 موظف واستيعاب 19,500 مقيم ضمن منظومة متكاملة للعيش والعمل. ويُعد مركز "علمي" الذي تبلغ تكلفته 1.5 مليار ريال سعودي نموذجًا لكيفية تحويل المدينة لدخل الإيجارات، ورسوم الفعاليات، والشراكات المعرفية إلى حلقة تأثير مستدامة (سيت أب).

10

وزارة التجارة والمركز الوطني
لتنمية القطاع غير الربحي:
رؤية حول الاستثمار الاجتماعي

المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي
National Center for
Non-Profit Sector



يرى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي أن الاستثمار الاجتماعي يمثل نهجًا استراتيجيًا يوازن بين العوائد المالية والعوائد الاجتماعية والبيئية القابلة للقياس. ويرتكز إطار عمله على ثلاثة معايير رئيسية:

- تحقيق تأثير إيجابي على التحديات المجتمعية
- ضمان الجدوى المالية واستدامة الاستثمارات
- تحديد نتائج قابلة للقياس لتقييم الأثر الاجتماعي

ومن خلال توجيه رأس المال نحو قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البيئة، والإسكان، **لا يعزز الاستثمار الاجتماعي البنية التحتية المجتمعية فحسب، بل يدعم أيضًا القطاع غير الربحي، ويقلل معدلات البطالة، ويدفع عجلة التنمية الاجتماعية طويلة الأجل.** تعكس هذه الرؤية دور الاستثمار الاجتماعي في تقديم حلول مستدامة تتماشى مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للمملكة العربية السعودية. في الوقت نفسه، كرّست وزارة التجارة جهودها لضمان إطار تنظيمي شامل يسمح بالابتكار والتوسع في مجال الاستثمار الاجتماعي، من خلال نظام الشركات الجديد، الذي يمهّد الطريق لجميع أنواع الكيانات، سواء كانت هادفة للربح أو غير ربحية، وسواء كان تركيز أثرها على قطاع وطني عام أو مجال أثر محدد بشكل خاص.

حول المؤلف روبرت إي. سيغل

محاضر في الإدارة بكلية الدراسات العليا
في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد

كرّس روبرت إي. سيغل مسيرته المهنية للأعمال الأكاديمية والابتكار وريادة الأعمال. ويعمل كمحاضر في الإدارة بكلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد، حيث يدرّس مواد في القيادة، والابتكار، واستراتيجيات ريادة الأعمال. حيث يجمع روبرت ما بين الخبرة الواسعة في عالم الأعمال والخبرة الأكاديمية، وقد ألف أكثر من 115 دراسة حالة تُدرّس في كبرى الجامعات حول العالم، وساهم بشكل كبير في الأبحاث المتعلقة بنمو وتكيّف المنظمات في العالم سريع التغيّر.

روبرت هو شريك عام في شركة XSeed Capital، وشريك في رأس المال الاستثماري بشركة Piva Capital، حيث يركّز على الاستثمارات في الشركات التقنية الناشئة. وقد شغل في السابق منصب المدير العام لشركة GE Security، حيث أدار قسمًا عالميًا بقيمة 350 مليون دولار، كما شارك في تأسيس شركة Weave Innovations المتخصصة في تقنيات التصوير الرقمي والتي استحوذت عليها لاحقاً شركة Kodak. ويشغل عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات مثل Avocado و FindMine، TTech Auto، HERE Technologies، كما يحمل أربع براءات اختراع في مجالات التصوير الرقمي وضغط البيانات.

تتجاوز مساهماته حدود التعليم في قاعات الدراسة وغرف الاجتماعات، حيث كان الباحث الرئيسي في كتاب آندي غروف - أحد مؤسسي شركة Intel - Only the Paranoid Survive. كما حصل على عدة جوائز من مركز دراسة الحالات التعليمية تقديراً لدوره في تعليم ريادة الأعمال. وهو أيضاً مؤلف لكتابين عن الابتكار المؤسسي وقيادة الأنظمة، من بينها كتاب The Brains and Brawn Company.